المجلس الأعلى للتربية:

يقتضي الإصلاح وضع استراتيجيات مدروسة، وهياكل خاصة للمتابعة، ووعيا من الجزائر ورغبتها في الإصلاح الشامل أنشأت "المجلس الأعلى للتربية" للإشراف على العملية الإصلاحية التربوية. ويعد المجلس الأعلى للتربية تجربة تستدعي الوقوف عندها.

أ-الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للتربية: تحدد المجلس الأعلى للتربية بموجب المرسوم الرئاسي بتاريخ 12 نوفمبر 1996، يتكون من 156 عضوا يتوزعون في خمس لجان لها مهام مختلفة ومتكاملة محددة بموجب المرسوم (101/96) في المادة 25، هي:

- لجنة التعليم: وتتكفل بتصور الاختيارات الأساسية والتوجيهات العامة في ميدان التعليم.
- لجنة التكوين: وتتكفل بتحديد استراتيجية منسجمة وعقلانية لتكوين المكونين ووضع استراتيجية تأهيل وتكييف مهني.
- لجنة البحث والدراسات الاستطلاعية: تضطلع بتحديد عناصر استراتيجية منظومة التربية والتكوين.
- لجنة المتابعة والتقويم: ومهمتها تقويم ظروف تطبيق السياسة الوطنية للتربية والتكوين
- لجنة العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي: تراعي مدى تحقيق أهداف سياسة ملائمة التكوين مع التشغيل. **(بوفلجة غياث: 2002، ص ص170-171)**

ب-مهام المجلس الأعلى للتربية: يقدم المجلس تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية عن حال قطاعات التربية والتكوين ومقترحاته للتعديل من حيث الأهداف والبرامج والطرق، ويعطي رأيه في كل القرارات الصادرة بشأن الإصلاح لقطاعي التربية والتكوين، وقد حددت المادة (5) من المرسوم (101/96) مهام المجلس فيما يلي:**(بوفلجة غياث: 2002، ص ص172-175)**

1- يشارك في إعداد وتقويم السياسة الوطنية للتربية والتكوين قصد المساهمة في ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية وتحسين مردودها وانسجامها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- يدرس ويبدي رأيه في كل ما يتعلق بالتربية والتكوين في جميع المستويات ومختلف الجوانب.
3- يضمن ديمومة التشاور داخله بين كافة أطراف منظومة التربية والتكوين.
4- يساهم في إعداد قواعد آداب المهنة وأخلاقياتها ومقاييسها في ميدان التربية والتكوين.
5- يقترح العناصر الأساسية الاستراتيجية لتنمية شاملة ومنسجمة ومتجانسة لمنظومة التربية والتكوين، وفق المقاييس والمعايير العالمية المعمول بها، والقيم والهوية الثقافية للمجتمع الجزائري.

6- تلقين قيم ثورة نوفمبر 1954، من خلال تدريس التاريخ الوطني والثقافة الوطنية.

7- دراسة مشاريع الإصلاح التي تبادر بها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين وتقديم آراء حولها.

8- تقويم تنفيذ السياسة الوطنية في التربية والتكوين.

9- إنجاز البحوث والدراسات التي تفيده أو تكليف من ينجزها.

10- متابعة التطورات الكبرى على الصعيد الدولي في مجال التربية والتكوين.

في الأخير فالمجلس الأعلى للتربية لم يدم طويلا لأن بانتقال السلطة إلى رئيس جديد قام بإلغاء غالبية المجالس الاستثنائية التي أنشأها الرئيس "اليمين زروال"، وعوض بلجنة مؤقتة محددة المهام والآجال لتقدم تقريرا وتوصيات لإصلاح المنظومة التربوية. **(بوفلجة غياث: 2002، ص180)**